

توصيات السياسة التي اعتمدها الدورة الثلاثين للكومسيك

زيادة قدرة البلدان الأعضاء على تنفيذ اتفاقيات التجارة التفضيلية بنجاح

يمكن لاتفاقيات التجارة التفضيلية أن تكون محركًا للنمو، وكذا تستطيع أن تنتشل الملايين من قبضة الفقر من خلال توليد العديد من الفرص التجارية والاقتصادية الجديدة. وعلى الرغم من ذلك، يتعين على البلدان الأعضاء ضمان تنفيذ هذه الاتفاقيات بالكامل وإدارتها إدارة فاعلة ومواتية، حتى يتسنى لها الاستفادة من هذه الفرص. ويشكل هذا تحديًا كبيرًا، حيث تفتقر العديد من البلدان الأعضاء إلى القدرات المؤسسية التي تمكنها من القيام بذلك، كما تحتاج إلى وضع بنية أساسية مناسبة، تشمل العديد من وكالات القطاعين العام والخاص.

ومن ثم، بغية التصدي للتحديات المرتبطة بتنفيذ اتفاقيات التجارة التفضيلية والاستفادة من الفرص الاقتصادية والتجارية التي من شأنها أن تنتج عن عملية تحرير التجارة، على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن (أ) تفهم حجم هذه التحديات ونطاقها بدقة؛ و(ب) تضع استراتيجيات أو سياسات تهدف إلى تحسين فعالية وكفاءة المؤسسات المسؤولة عن تنظيم تلك الاتفاقيات وإدارتها.

تمهيد الطريق لتنفيذ نظام الأفضليات التجارية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي

نحث الدول المشاركة في نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تنظيم فعاليات بغية ضمان التجهيز العملي الفاعل لتنفيذ النظام، فعلى سبيل المثال، عليها تحديد الجهة المختصة بطباعة شهادة المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لتنظيم ندوات تدريبية لإدارات الجمارك المحلية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة، ونشر اللوائح الداخلية اللازمة بغية تيسير تنفيذ الاتفاقية. وحالما تُستوفى الشروط اللازمة لتنفيذ هذا النظام، يمكن للدول الأعضاء المعنية أن تأخذ بعين الاعتبار استخدام لجنة المفاوضات التجارية لمراجعة هذه الاستعدادات.

رفع الوعي بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

إن مشاركة الدول الأعضاء التي لم تصبح طرفًا في النظام بعد من شأنها أن تعزز من نجاح نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن ثم، تحتاج مؤسسات

القطاع العام، وشركات القطاع الخاص، وغيرها من الشركات ذات الصلة العاملة في مجال الاقتصاد في هذه الدول إلى فهم فوائد نظام الأفضليات التجارية تمام الفهم. وفي هذا الصدد، تقع المسؤولية على كاهل كل من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة وكذا الدول الأعضاء. ويشترك المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب تنسيق الكومسيك في تولي الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية للكومسيك، ويسعى كل منهما جاهداً إلى زيادة الوعي بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. أما الدول الأعضاء التي لم تقم بالتوقيع أو المصادقة على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية بعد، أو لم تستكمل جميع متطلبات النظام، فيمكنها تنظيم المزيد من الفعاليات لزيادة الوعي، وكذا لضمان الإدراك الكامل للنظام.